# مذكرة معلومات- التداول الإعلامي
# جلسة المشروعات القومية والبنية التحتية

# إسكان - نقل - اتصالات

## مؤتمر حكاية وطن

## فندق الماسة بالعاصمة الإدارية

### اليوم الثاني: الأحد 1 أكتوبـــــــر 2023

### الجلســـــة الأولـــــى: المشروعات القومية والبنية التحتية

استهدفت الدولة المصرية منذ عام 2014 تحقيق نقلة نوعية في تحسين جودة حياة المواطن المصري. وكان لزامًا للوصول لهذا الهدف تبني استراتيجية تعتمد على إطلاق مشروعات قومية تستهدف تطوير البنى التحتية للدولة بالاستناد على فلسفة قوامها تحقيق تنمية شاملة تطال كافة أرجاء الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحديث عن هذه المشروعات القومية قد حمل في الفترة الأخيرة بعض الارتدادات السلبية بالنظر إلى التعليقات المتعلقة بعدم وجود انعكاسات إيجابية لمثل هذه المشروعات على حياة المواطن من جانب، والمليارات التي تكلفتها هذه المشروعات في ظل وضع اقتصادي ضاغط من جانب آخر. ناهيك عن التعليقات التي تفيد بأن الأولويات كانت تقتضي توجيه مثل هذه الأموال لملفات أخرى كالصحة والتعليم كونها أكثر مساسًا بحياة المواطن. ومن ثم، تواجه الجمهورية الجديدة، تساؤلات دائمة حول المشروعات القومية، تدور حول أسباب إطلاق هذه المشروعات، وما الجدوى منها، وما تأثيرها، علاوة على دور القطاع الخاص في تنفيذها.

ركزت الجمهورية الجديدة، على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة لتحسين البنية التحتية، ورفع مستوى الخدمات، إذ استحوذت قطاعات البنية التحتية (صرف/كهرباء/مياه) على نسبة 21%، أعقبها النقل والتخزين بنسبة 16%، يليه قطاع الاستخراجات بنسبة 15%، ثم الصحة والتعليم بنسبة 8%، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 7%، واستحوذت القطاعات الأخرى على نسبة 33%. نفذت الدولة مشروعات قومية كبرى باستثمارات تتجاوز 7 تريليون جنيه بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، هذا، قد نفذت أكثر من 90% من أعمال هذه المشروعات شركات القطاع الخاص.

- في أعقاب ثورة 30 يونيو، تسلمت الدولة المصرية إرثًا متهالكًا من البنية التحتية التي لم يتم تطويرها على مدار عقود، لذا، جرى التركيز على مسألة تطوير البنية التحتية منذ عام 2014 عبر صياغة مجموعة من مشروعات البنية التحتية الطموحة.
- وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن تطوير البنية التحتية المصرية أدى لتغير شكل الخريطة من خلال شبكة طرق لربط أقاليم القطر وربط المدن ببعضها وتطوير وإنشاء موانئ مصرية واعدة لاستغلال موقع مصر الاستراتيجي على البحرين المتوسط والأحمر وكذلك تطوير منظومة النقل الكهربائي وتطوير شبكة مترو الأنفاق والسكة الحديد مما شكل قفزة في مستوى الخدمات التي يتم تقديمها للمواطن.

- وعلى هذا النحو، تعد مشروعات البنية التحتية الأساس وشريان الحياة لأي دولة تسعى للتحديث، إذ يعد الاستثمار في البنى التحتية الأساسية المستدامة أمرًا أساسيًا لتحسين المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.
- لكي تعمل المجتمعات المحلية وتزدهر بيئة الأعمال، فهي بحاجة إلى الوصول إلى السلع والأسواق. ومن ثم، تتطلب العديد من أهداف التنمية المستدامة تدشين بنية تحتية صلبة، فأشكال الطاقة الموثوقة، وتوافر المياه الصالحة للشرب، والتعليم، والسلامة والأمن، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية - كلها تصبح ممكنة من خلال بنى تحتية قادرة على الصمود.

## محور الإسكان:

يعتبر ملف الإسكان والتنمية العمرانية أحد أهم الملفات التي عملت الدولة المصرية على تطويرها خلال العقد الماضي، وكانت الفلسفة المتبعة وراء هذا الجهد هي مضاعفة حجم المساحة المأهولة التي بقيت على مدار تاريخ طويل في حدود 7%، وذلك على الرغم من تضخم عدد السكان حتى وصل في عام 2014 إلى 96 مليون نسمة تقريبا.

لهذا الشأن وضعت الدولة المصرية استراتيجية متعددة المحاور هدفها إحداث تطوير شامل على الملف العمراني في عموم البلاد، بما يتماشى مع التوقعات المستقبلية حول الزيادة السكانية التي تتوقع أن يتجاوز عدد سكان مصر 160 مليون نسمة قُبيل 2050.

### أولاً: تشييد التجمعات العمرانية الجديدة

- بدأت الأجهزة المختصة منذ منتصف 2014 في وضع خطط لتطوير 14 مدينة جديدة من الجيل الرابع، موزعين على أقاليم مختلفة من البلاد، ومن أبرزهم: العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة ناصر بغرب أسيوط، ومدينة رفح الجديدة، ومدينة ومنتجع الجلالة، وذلك لاستيعاب الملايين من السكان.
- كما عملت الدولة علي تطوير التجمعات العمرانية من الأجيال الأول والثاني والثالث، كوسيلة للتعامل مع حالة الضغط السكاني المتزايدة على الخدمات والمرافق المتوفرة بتلك التجمعات، خاصة وأن البعض منها وصل إلى طاقته الاستيعابية المستهدفة وقت الإنشاء، فيما بدأت بعضها من المعاناة من حالة الشيخوخة العمرانية.

### ثانيًا: مشروعات الإسكان الاجتماعي

- تعد مصر من الدول الشابة بالنظر إلى أن أكثر من 60% من سكانها أعمارهم تقل عن 40 عام، ويستلزم هذا الطابع الديموغرافي احتياجات متنوعة كتوفير السكن، بالاستناد إلى حاجة الشباب إلى المسكن بهدف تكوين أسرة، لذلك اتجهت الدولة إلى تشييد مشروعات اسكانية متنوعة بمختلف التجمعات العمرانية الجديدة، وذلك للتناسب مع الطلب الحالي والمستقبلي.

- من هذا المنطلق، أعلنت الدولة منذ عام 2014 عن خطتها لتشييد مليون وحدة سكنية ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي، ونجحت فعليًا في إكمال 70% تقريبًا بواقع **650 ألف وحدة**. كما توفر الدولة حلول بنكية ميسرة لتسديد قيمة تلك الوحدات، وذلك من خلال قروض طويلة الأجل ومتواضعة الفائدة.

**ثالثًا: القضاء العشوائيات الخطرة**

- نمت على أرض مصر خلال العقود الماضية **357 منطقة عشوائية** خطرة ومهددة لحياة المواطنين، لذلك تحركت الدولة بوضع خطة شاملة لتطوير تلك المناطق عن طريق إما الهدم وإعادة البناء أو عن طريق نقل قاطنيها إلى مناطق أخرى مناسبة، وقد نجحت الدولة في هذا الملف، إذ أعلنت في عام 2021، عن تطوير آخر منطقة غير آمنة.

**رابعًا: تطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات**

- واجهت المدن القديمة القائمة داخل نطاق وادي النيل ودلتاه مشكلة مزمنة، وهي المتمثلة في ارتفاع اعداد السكان في مقابل الثبات شبه الدائم للأحوزة العمرانية، وذلك لوجود رغبة في عدم التأثير على مساحة الرقعة الزراعية لصالح البناء والتطوير العقاري.

- ومع تواضع الرؤية الثاقبة والواعية تجاه تحديات تلك المدن، من قبل الأجهزة المختصة بالتنظيم الحضري قبل 2014، لذا، ظهرت العديد من التشوهات والمظاهر العشوائية على تلك المدن وهو ما أفقدها رونقها المعروف، وأدى إلى تدني جودة الحياة المتوفرة بها.

- من هذا المنطلق أعلنت الدولة في 2021 عن **مبادرتها لتطوير العشرات من المدن الكبرى وعواصم المحافظات**، ومن المتوقع أن يستمر العمل على تلك المبادرة من خلال تنفيذ تدخلات عمرانية تتماشي مع احتياجات المواطنين في كل مدينة مصرية.

## محور النقل:

- تخطت رؤية الدولة المصرية فكرة الاقتصار على نقل الركاب والبضائع فقط، إلى ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للدولة لتحقيق التوازن المطلوب بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولتنفيذ هذه الرؤية، تم إطلاق استراتيجية تطوير قطاع النقل في الفترة من (2014-2024) لتحقيق نهضة شاملة في قطاعات النقل (البري- البحري- الجوي- النهري- السككي)، بهدف رفع مستوى الخدمات مع الحفاظ على البيئة للانتقال نحو النقل المستدام، إذ تعد شبكات النقل هي العصب الرئيس الذي تقوم على أساسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- كما تم العمل على التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي، من خلال تطوير الموانئ البحرية وطرق الربط البري مع الدول العربية والأفريقية.

وعلى هذا النحو، فقد شهد قطاع النقل والمواصلات أوجهًا عديدة من التطور خلال عشر سنوات، انعكست على رفع كفاءة الطرق وإنشاء طرق جديدة إضافة لرفع كفاءة وسائل النقل والمواصلات الموجودة لتقديم خدمة أفضل للمواطن المصري، وكذلك استحداث وسائل نقل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، **ويمكن توضيح أبرز التحركات على النحو التالي:**

**أولاً: المشروعات الإقليمية والدولية بغرض تحويل مصر إلى مركز تجارة عالمي:**

- **طريق "القاهرة - كيب تاون" أو "طريق أفريقيا السريع":** يبلغ طول الطريق 10228 كيلومترًا، تنفذ 1166 منها داخل مصر بتكلفة تقترب من 26 مليار جنيه بهدف تسهيل عمليات النقل البري بين دول القارة الأفريقية، وذلك بالتعاون بين عدة شركات مصرية وعربية وأفريقية على رأسها شركة المقاولون العرب، وهو ما يعزز مكانة مصر كبوابة للقارة الأفريقية.
- **الخط البري بين مصر والأردن والعراق:** في إطار التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، تم توقيع بروتوكول بينهم في عام 2021، تضمن إنشاء خط نقل بري يبدأ من القاهرة مرورًا بعمّان بالأردن، وصولًا إلى بغداد، ويسهم هذا الطريق في إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الثلاث، وهو ما سيسهم بدوره في زيادة الصادرات إلى أوروبا.

**ثالثًا: رفع كفاءة الطرق:**

وضعت الدولة المصرية المشروع القومي للطرق في مقدمة أولوياتها في النهوض بالبنية التحتية، وقد اهتم المشروع بتحسين جودة الطرق والمحاور وتوسعتها والعمل على رفع كفاءتها، مع الأخذ في الاعتبار الارتقاء بالمنظر الحضاري للدولة وإنشاء طرق جديدة تربط بين المحافظات، وهو ما انعكس إيجابيًا على معدلات التنمية العمرانية في تلك المحافظات، وكذا توفير الوقت والتكاليف المالية في نقل السلع والبضائع بين المحافظات.

- **محاور النيل:** في يونيو عام 2014، وجهت القيادة السياسية بضرورة تقليل المسافات البينية بين محاور النيل إلى 25 كيلومترًا؛ لخدمة المشروعات التنموية والمجتمعات العمرانية الجديدة، بإنشاء **22 محورًا عرضيًا متكاملًا** يربط بين شبكة الطرق شرق وغرب النيل وليس مجرد كوبري على النيل فقط، بينها **14 محورًا** في الصعيد. وقد بلغ إجمالي عدد محاور النيل - بنهاية عام 2022 - **51 محور** منها 13 محور تم تنفيذها خلال الفترة (2014--2024).

**ويمثل محور روض الفرج**، قيمة مضافة للربط بين شرق النيل وغربه، وتم العمل على المشروع لمدة عام ليصبح أعرض جسر معلق في العالم طبقًا لموسوعة "جينيس" العالمية.

- **مخطط كامل لرفع كفاءة الطرق:** شمل المشروع القومي للطرق إنشاء **7000 كم بتكلفة 165 مليار جنيه**، تم الانتهاء من مشروعات بأطوال 5000 كم بتكلفة تصل إلى 127 مليار جنيه، والتي كان لها تأثير كبير على

تقليل الازدحام والتكدس المروري، وتقليل الحوادث، ومن أهم هذه الطرق: (طريق الجلالة، طريق القاهرة السويس، القوس الشمالي من الطريق الدائري، تطوير طريق الصعيد الصحراوي الغربي، تطوير الطريق من نفق الشهيد أحمد حمدي).

- **المشروع القومي لرصف الطرق المحلية داخل المحافظات:** شمل **رفع كفاءة 25000 كم بتكلفة 35.4 مليار جنيه**، منها 7500 كم في الصعيد بتكلفة 10.6 مليار جنيه. بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة الطرق التي تخدم المراكز والقرى في المحافظات التي انطلقت بها مبادرة "حياة كريمة"، بعدد إجمالي 166 طريقًا بإجمالي 2870 كم، وتكلفة 10 مليار جنيه منها 1822كم بالصعيد بإجمالي تكلفة 5.9 مليار جنيه.
- **إنشاء وتطوير الكباري:** شهدت تطورًا ملحوظًا ضمن المشروع القومي للطرق؛ فقد بلغ إجمالي عدد الكباري على مستوى الجمهورية (39619) كوبري في عام 2020. كذلك تم تطوير العديد من الكباري خلال العشر سنوات الماضية، ومن أهم الكباري التي شهدت عمليات تطوير: (كوبري بنها الزراعي، كوبري تقاطع محور التعمير مع وصلة سيدي كرير، كوبري مزلقان أبو قرقاص بالمنيا).
- **تفعيل منظومة النقل الذكي:** من خلال الاعتماد على أجهزة البوابات الإلكترونية والحساسات والموازين والكاميرات والرادارات، بهدف رفع مستويات الأمان على شبكة الطرق والحد من الحوادث، وتم اختيار 7 طرق بإجمالي أطوال 1189 كم كمرحلة أولى لتنفيذ منظومة النقل الذكي، ثم المرحلة الثانية بإجمالي 15 طريق بطول 5195 كم.

**رابعًا: قطاع الأنفاق:**

أولت وزارة النقل أهمية خاصة لتطوير مشرع مترو الأنفاق لكونه الأسرع والأقل تكلفة، فضلاً عن إسهامه في تقليل التكدس المروري من خلال نقل ما يقرب من 3.6 ملايين راكب يوميًا.

ومنذ عام 2014، حققت الدولة ما يقرب من **27 مشروعًا بتكلفة تصل إلى 700 مليار جنيه** حتى عام 2024، بمشروعات شملت قطاع مترو الأنفاق والجر الكهربائي.

- خلال السنوات الماضية تم افتتاح المرحلة الأولى والثانية وأجزاء من المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة بالخط الثالث لمترو الأنفاق الذي يمتد من إمبابة والمهندسين وصولًا للمحطة التبادلية عدلي منصور.
- كما تم تطوير الخطين الأول والثاني من المترو، من خلال مشروع ازدواج السكة بين المرج – المرج الجديدة.
- علاوة على أنه من المقرر إنشاء ثلاثة خطوط أخرى هي: الخط الرابع بطول 42 كم وعدد 38 محطة، ويبدأ من حدود مدينة السادس من أكتوبر وتحديدًا عند بداية من الطريق الدائري بجوار دريم لاند وصولًا إلى القاهرة الجديدة.
- كما يجري الآن التخطيط لإنشاء مترو أنفاق بالمدن المليونية، ومن أهم المحافظات التي سيكون لها نصيب في ذلك المخطط: (الإسكندرية، القليوبية، الدقليهة، أسيوط).

**خامسًا: مشروعات الجر الكهربائي:**

- يساهم المونوريل في تيسير حركة نقل المواطنين، ويربط القاهرة الكبرى بالمدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر.
- بدأت الدولة، في أغسطس عام 2019، التعاقد مع شركات مصرية وأجنبية للقيام بأعمال تصميم وإنشاء وصيانة خطي المونوريل (العاصمة الادارية- 6أكتوبر). وستقوم هذه الشركات أيضًا بتشغيل وإدارة المشروع لمدة ثلاثين عامًا من تاريخ تنفيذ المشروع.
- يساهم خط العاصمة الإدارية في تيسير حركة نقل الموظفين من القاهرة إلى العاصمة الإدارية خلال 60 دقيقة فقط، وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال الإجمالية في مونوريل العاصمة الإدارية أكثر من 70%.
- يخدم مشروع مونوريل 6 أكتوبر التوسعات الكبيرة بمدينة 6 أكتوبر، ويحقق ربط مباشر مع مشروعات التنمية التي تحدث في جنوب أكتوبر والتوسعات الجنوبية.
- أما القطار الكهربائي الخفيف الذي تم البدء في تنفيذه في عام 2019، بتكلفة تصل إلى 41.7 مليار جنيه، يمتد الخط بطول 103 كم بعدد 19 محطة.

**سادسًا: قطاع الطيران المدني:**

حرصت الدولة خلال العشر سنوات الماضية على النهوض بالقطاع بالاستناد إلى كونه أحد المحاور الرئيسية في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية كونه يسهم في تنشيط حركة السياحة وتنمية التجارة ودعم الاقتصاد القومي، **ومن أبرز مشروعات هذا القطاع:**

- **تطوير المطارات**، مثل: (مطار سفنكس، مطار شرم الشيخ الدولي، مطار سانت كاترين).
- **إنشاء المطارات**، مثل: (مطار العاصمة الدولي).
- **التطوير المستدام**، مثل: (إنشاء أول مبنى جديد "صديق للبيئة" بالتعاون مع الوكالة الدولية اليابانية للتنمية "جايكا" بمطار برج العرب).

## محور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

كان قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن أولويات الدولة بعد ثورة 30 يونيو 2013 للارتقاء بالخدمات التكنولوجيا، وخلق اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز مناخ أعمال يناسب التطورات المتسارعة والمتلاحقة. وقد وضعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خطة مصر الرقمية التي اشتملت على مستهدفات لجذب الاستثمارات بالقطاع من خلال:

**أولاً) التركيز على القطاعات الأكبر من حيث القيمة المضافة:** والتي تشمل تصميم وتصنيع الإلكترونيات، وإنشاء المناطق المتكاملة لخدمات التكنولوجيا Technology Parks، وإنشاء مراكز البيانات المتكاملة. وقد كان الهدف الأساسي تعظيم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالبلاد.

**ثانيًا) صياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات 2030:** لتكون بمثابة الخطة الاستراتيجية التي ترسم ملامح تطور القطاع؛ بهدف تحقيق أهداف محددة تتمثل في: تطوير البنية التحتية، وتعزيز الشمول الرقمي، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وبناء القدرات التكنولوجية، وتشجيع الابتكار. بالاستناد إلى قاعدتين مهمتين، وهما توافر البنية التحتية الفنية المناسبة، والبنية الإدارية والتشريعية الداعمة.

- **تملك مصر ثورة تكنولوجية كبيرة** بمرور الكابلات التي تربط الإنترنت بالعالم من خلال ممر قناة السويس الملاحي بفضل موقعها الجغرافي، حيث تربط تلك الكابلات مصر بحوالي 60 دولة من خلال 17 كابلًا بحريًا Fibre Optic cable والتي تعد مسؤولة عن حوالي 90% من البيانات التي تمر عبر آسيا وأوروبا، وهو ما جعل مصر جذابة من الناحية التكنولوجية من حيث سرعه الإنترنت وتكلفة الوصول إليه بالمقارنة بباقي الدول بمنطقة الشرق الاوسط.
- وقد أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، في مارس عام 2021، عن خطتها لإنشاء مسار الحلقة الأفريقية " "Hybrid African ring path HARPوهو كابل بحري يمر حول قارة أفريقيا والتي ستربط المناطق الساحلية بالمناطق الحبيسة بدول أوروبية، مثل: إيطاليا، وفرنسا، والبرتغال.

**<u>وقد انعكست الاستراتيجية المصرية لتكنولوجيا المعلومات إيجابيًا وأسفرت عن:</u>**

1- **تحسن الترتيب بالمؤشرات:** بلغ ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام 2021 **المرتبة 94 من بين 132 دولة**، بينما كان ترتيبها في عام 2020 أقل من 96.

وقد حققت مصر تقدمًا كبير في مجال مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والبنية التحتية ورأس المال البشري، إذ جاءت في المرتبة 13 من بين 34 اقتصادًا منخفض ومتوسط الدخل، وتحسن ترتيبها في مؤشر تنظيم المدفوعات عبر الهاتف المحمول GSMA من الترتيب 64 في عام 2019 إلى الترتيب 100 في عام 2021 (الدرجة الأعلى في هذا المؤشر تعني أن الترتيب أفضل).

2- **المساهمة الاقتصادية:** يسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة **5% من الناتج المحلي الإجمالي** لعام 2020-2021، ارتفاعًا من 4% في عام 2018-2019.

وزادت مساهمة القطاع كقيمة في الناتج المحلي الإجمالي من 80.2 مليار جنيه (5.1 مليارات دولار) في عام 2017-2018، إلى **125.2 مليار جنيه** (8 مليارات دولار) في عام 2020-2021 بمعدل نمو بلغ 16.1%.

وقد أسهم القطاع في خلق **285 ألف فرصة عمل** في العام 2020-2021.

وقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة في تحسين سرعة الإنترنت؛ إذ أنفقت ما يقرب من ملياري دولار لزيادة سرعة الإنترنت من 6.5 ميجا بت في الثانية في عام 2019 لتصل إلى **42.5 ميجا بت في الثانية** في عام 2022.

3- **توسع استخدام تكنولوجيا الهواتف**: تعد مصر واحدة من أكبر أسواق الهواتف الذكية في أفريقيا؛ إذ يصل عدد الاشتراكات بخدمات الاتصالات 93.4 مليون اشتراك، بمعدل نفاذ 89.9% وفقًا لبيانات عام 2022. ففي الوقت الذي انخفض فيه عدد الهواتف الذكية التي دخلت إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال وبعد فترة جائحة كورونا، كان عدد الهواتف التي دخلت مصر في نمو مستمر وصل لنسبة 10.6% ليصل إلى 11.9 مليون هاتف، الأمر الذي يجعل 59.5% من المصريين يحملون هاتفًا ذكيًا في عام 2021/2020.

4- **تصدير تكنولوجيا المعلومات:** وتتمثل أهم الصادرات التكنولوجية المصرية في: البرامج Software، وتطبيقات الهاتف المحمول، وخدمات الدعم الإلكتروني والتي تمثل حوالي 40% من إجمالي الصادرات المصرية، وتليها خدمات التعهيد الخاصة بخدمة العملاء والتي تثمل 31%، وأخيرًا يأتي التسويق الإلكتروني بحوالي 7%.

5- **الحوسبة السحابية:** شهد سوق الحوسبة السحابية نموًا كبيرًا في قارة أفريقيا، تتمركز تلك القواعد في مصر والمغرب ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا. تمتلك مصر حوالي 18 مركزًا للبيانات يتمحور معظمها حول العاصمة، وتتولى شركة "أورانج" حاليًا بناء مركزين أخريين للبيانات، أحدهما في العاصمة الإدارية الجديدة والآخر بالإسكندرية.

6- **الحكومة الإلكترونية:** أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن العمل جارٍ على قدم وساق مع مختلف الوزارات المختلفة بالجمهورية لرقمنة الخدمات العامة بمصر، خاصة وأن هناك حوالي 5.6 ملايين عامل بالقطاع الحكومي المصري.

7- - **الذكاء الاصطناعي:** وقد أطلق المجلس القومي للذكاء الاصطناعي الاستراتيجية القومية للذكاء الاصطناعي بعد التنسيق مع المؤسسات الحكومية المختلفة، وصيغت الاستراتيجية لتعزز مكانه مصر عالميًا في مجال استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.